فرنسا- فراس عزيز ديب

عن الخطوط الدمشقية الحمراء.. هل من إستراتيجية أميركية جديدة في سورية؟

عشية عيد الحب، دبا النظام التركي وكأنه «حردانٌ» من «الدِّب الأحمر»، فقرر أن يهدي أتباع الخليفة «خريطة حمراء» توضّح حدود التمدد الإستراتيجي والتوسعي لأحفاد دولة الإجرام العثمانية، بعضها يدخل في العمق الإستراتيجي لحليفه المستجد «الدب الأحمر»، وبعضها يتجاوز قدرة إمبراطوريات قوية. في الواقع يبدو الحديث عن هذه الخريطة والهدف من نشرها هو تضخيم مفتعل، نجح الإعلام الإخواني وتحديداً ذاك الناطق بالعربية، بتعويمه، فالخريطة التي لا تقرّب من فلسطين المحتلة تبدو في سياق جملة الأكاذيب التي يسوّقها النظام التركي لإعلاء شأنه في الداخل التركي المتخلخل، قد لا يشبهها إلا كذبة أن الأتراك قدموا شهداء في غزوة بدر وحنين.

كذلك الأمر فإن الفكرة الأساسية للخريطة ليست من بنات أفكار النظام التركي، هو مأخوذة من كتاب لتوماس فريدمان، تم نشره في العام ٢٠٠٩، لذلك من الواضح أن الوقوف عند هذه الخريطة ليس بالأهمية، الأهم هو التعاطي مع الخرائط الحقيقية التي يحاول النظام التركي فرضها واقعياً إن كان في الشمال السوري أو حتى أوكرانيا وأرمينيا.

دائماً ما نكرر عبارة أن النظام التركي نجح بشكل كبير خلال عقد من الزمن باللعب على التناقضات، لا تطلق دائم ولا مصلحة دائمة باتجاه واحد، هو تطبيق حرفي لمصطلح «سياسة بلا أخلاق»، هذا الأسلوب الحرباني جعله خلال هذه السنوات يكتسب القدرة على التحول من كرت يرغب الجميع بامتلاكه لقلب الطاولة على الخصوم، إلى لاعب قذر ساهم الجميع بارتفاع أسهمه عبر منحه الفرص المتوالية.

مع مجيء الإدارة الأميركية الجديدة، بدا هذا النظام وكأنه يريد استغلال ارتفاع حدة التوتر الروسية الأوروبية من جهة، والروسية الأميركية من جهة ثانية، هو يدرك بأنه مرفوض أوروبياً، فكان الحل بمحاولة طلب الودّ الأميركي، الفكرة ليست فقط بالحديث عن مراجعة أنظمة الدفاع الجوي التي اشتراها من الروس ولا ما تم الاتفاق عليه حول الملف السوري وعدم التزامه بأي منها، الفكرة هي بتقديم نفسه كبديل محتمل لوراثة ما قد ينتج عن الإستراتيجية الأميركية الجديدة حيّال سورية فكيف ذلك؟

«لا تفاؤل ولا تشاؤم»، بهذه الكلمات البسيطة وصف وزير الخارجية المصري سامح شكري النظرة لأداء الإدارة الأميركية حتى الآن، ربما قد نجد أنفسنا مضطرين للاتفاق مع كلام الوزير المصري حتى الآن، تحديداً أن الإدارة الحالية لم تكمل الشهر بعد، وإن كان الوزير المصري يتحدث بشكل عام، فإن الملف السوري والتصريحات الأميركية المتضاربة حوله لا يمنحان التفاؤل بتبدل ما فحسب لكنه يعكس التخبط الذي تعانيه الإدارة الأميركية الحالية حتى الآن في الملف السوري، لكن ماذا عن الجانب السوري؟ لا أحد في هذا العالم يستطيع ادعاء معرفة ما تفكر به القيادة السورية تحديداً في موضوع شائك قد يتمثل بانفتاح أميركي على سورية، إذ دائماً ما يتم التعاطي مع الفكرة بالكثير من الحذر، هناك من يذهب بعيداً باتجاه الرفض القاطع لانفتاح كهذا، لكن بطبيعة الحال لا يبدو هذا الحوار ولا حتى الانفتاح أمراً مستبعداً، كما أن سورية ليست الوحيدة المصنفة كخصم للسياسات الأميركية وتقبع معها حواراً أو تصل معها لاتفاق أو ترتيبات ما.

من ناحية ثانية هناك من اعتاد توجيه اللوم للقيادة السورية بأنها كانت سبباً دائماً بفشل نوع كهذا من الانفتاح بسبب ما يسمونه التمسك بشعارات عفى عليها الزمن، الجواب هنا بسيط، ما حال من لم يلتزم بهذه الشعارات وأصغى لما يريده الأميركي؟ ثم من قال أساساً إن الولايات المتحدة تريد مواجهة من لا يمتلك ثوابت والتي يسميها البعض شعارات! النقطة الأهم أن سورياً ليس من ذهب وأقام مخيماً لداعش في صحراء نيفادا، ولا سورياً من أخذ حقول النفط في كاليفورنيا.

إن صحّ التوجه الأميركي نحو تبدل ما في طريقة التعاطي الجديدة مع الشأن السوري، فإن هناك من سيسأل: ما الثمن الذي تريده الولايات المتحدة؟ هناك من سيذهب أبعد من ذلك ليقول: ماذا تبقى لدى القيادة السورية أساساً من أوراق تدفع الأميركي فعلياً للاقتناع بأن كل السياسات التي بنيت على الاحتلال والسرقة ودعم التنظيمات الإرهابية بات عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة نفسها؟

الجواب هنا بشقين الأول نظري، ينطلق من فرضية أن استعادة الحق له أثمان لكن ليس على حساب الكرامة والاستقلال، أما الشق الثاني فواقعي إذ على المروجين لفرضية انعدام الأوراق بيد القيادة السورية أن يستيقظوا، لأنهم يتجاهلون تماماً أن من يفرض العقوبات ويحاول ليل نهار إنهاك الشعب السوري ما كان ليفعل ذلك لولا ثقته بأن قيادة هذا الشعب تمتلك ما يمكن وصفه بأبعد من فرضية أوراق، فهل تكون الجزيرة السورية هي بيت القصيد؟

غالباً ما يكون هناك الكثير من التّجني عندما يقارب البعض الحصار على سورية في ثمانينيات القرن الماضي وطريقة خروجنا منه بالحد الأدنى من الخسائر، وبين فشلنا في تجاوز الحصار الحالي، حتى بات المواطن محروماً من أدنى مقومات الحياة وبين قوسين الصمود، هناك من يعزو هذا الفشل لأسطوانة الفساد، لكن واقعياً إن هذا الأمر فيه الكثير من المبالغة، فالفساد نتيجة وليس سبباً مباشراً، ثم من قال إن زمن الثمانينيات كان يخلو من الفساد؟

حقيقة الأمر أننا في الثمانينيات امتلكنا القدرة على تحقيق الشعار الذي رفعه الراحل حافظ الأسد يومها بالاعتماد على الذات، فعندما يكون لديك القمح والنفط فإن كائناً من كان لن يستطيع لي ذراعك، سواء أكان حليفاً أم صديقاً لا تعجبه خياراتك ويريدك نسخة كربونية عن إستراتيجيته أو إيديولوجيته، ولا حتى عدواً لا يخفي أبداً أنه يريد تدميرك بأي وسيلة. لنعترف أنه كان هناك تعاط ذكي من العدو عندما استطاع سحب هذه الورقة من بين أيدينا بعد وثوقنا بمن لا عهد لهم، فخسرنا خزاناً إستراتيجياً للصمود.

من هذا المنطلق تبدو فرضية استعادة الدولة السورية لجزيرتها الغنّاء أبعد بكثير من مجرد اختصارها بانتهاء حلم إرهابي «جبال قنديل» بدولة مستقلة عبر سرقة الأراضي وتزوير التاريخ، القضية ستشكل فعلياً بدء العد التنازلي لانتهاء الحرب على سورية، تحديداً عندما تصبح إدلب وشمال الريف الحلبي مجرد تحصيل حاصل، والأهم تصبح ورقة الضغط «من كل الأطراف» المبنية على الابتزاز في الشق الاقتصادي خارج المزاد المتعلق بمستقبل سورية الذي يحدده السوريون.

على هذا الأساس لم تخف القيادة السورية يوماً انفتاحها على الحوار حول كل المشكلات العالقة، فكل ما هو تحت سقف العلم السوري المشار إليه في الدستور السوري قابل للنقاش، لكن هذا الحوار لا يمكن أن يكون بلا فترة زمنية أو خطوط حمراء، إذ لا تفضيل لكون على حساب آخر ولا قومية على أخرى، في الوقت ذاته فإن تكرار تجربة شمال العراق هو أمر مرفوض كحالة لأن الجيش العربي السوري سيبقى كتلة واحدة، هذا ليس رأي القيادة السورية بالمناسبة لأن ما تمثله هذه القيادة هو بالنهاية انعكاس للمد الشعبي الذي يدعمها، فهل هناك من إمكانية لحدوث هذا الالتقاء؟

لاشيء مستبعد إطلاقاً، يكفي أن يرفع الأميركي يده عن الذين ارتهنوا إليه حتى يظهر حجمهم الحقيقي، وعلى البعض أن يدير خسائره بطريقة يصبح فيها شريكاً بالانتصار، لأن استمرار الغباء وسوء التقدير سيجعل منهم ببساطة أشبه بـ«دبدوب أحمر» سيهديه الأميركي للتركي.. محكومون بالتفاؤل.

مشروع قانون أميركي جديد للتضييق على الشعب السوري

مبنى الكونغرس في الولايات المتحدة الأميركية (عن الإنترنت – أرشيف)

أعاد عضوان من «الكونغرس» الأميركي، أمس، طرح ما يسمى مشروع قانون «مكافآت لأجل العدالة»، في خطوة منهما تشديد الحصار الاقتصادي الأحادي الجانب المفروض على الشعب السوري.

وتم إنشاء برنامج «مكافآت لأجل العدالة»، الخاص بوزارة خارجية الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولي، ويقوم على تخصيص مكافآت مالية لكل من يدلي بمعلومات عن أشخاص يهددون سلامة الأميركيين أو ضرب مصالح الولايات المتحدة وسياستها الخارجية واقتصادها، حسب المزاعم الأميركية.

وأشارت مواقع إلكترونية معارضة إلى أن مشروع القانون الذي تقدم به كل من «تيد دويتش» و«جو ويلسون»، يشمل توسيع «برنامج المكافآت» بهدف تعزيز ما يسمى «قانون قيصر» وتوسيع نطاق العقوبات التي تفرض على منتهكيه، وذلك من خلال عرض تحفيزات أكبر لمن يقدم معلومات عن المتهربين من العقوبات الأميركية، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على المنتهكين في سورية.

وادعت المواقع أن المشروع الجديد سيدفع، ما سمتهم «المخبرين» في سورية للمضي قدماً في إعلام السلطات الأميركية بمعلومات عن المتهربين من قوانين العقوبات الأميركية والمخالفين لها، حسبما نشرت معرفات وزارة الخارجية الأميركية.

ويزعم «جو ويلسون» و«تيد دويتش»، حسب المواقع، أن ما يسمى «مشروع قانون مكافآت» سيسهم في توسيع برنامج «المكافآت من أجل العدالة» في وزارة الخارجية الأميركية.

وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية، في ١٦ حزيران ٢٠٢٠، عن البدء في تطبيق ما يسمى «قانون قيصر»، الذي يطول الشعب السوري في لقمة عيشه، وحياته اليومية، ويمنع عنه الدواء، والوقود والأغذية، ويهدف إلى دعم الإرهابيين بشكل مباشر.

وكالات

«أونروا» تدعو المجتمع الدولي لتأمين ١,٥ مليار دولار لدعم اللاجئين الفلسطينيين

| الوطن

طفل فلسطيني يجلس على كيس دقيق في مركز توزيع مساعدات تديره (أونروا) في مخيم الشاطئ للاجئين في مدينة غزة (رويترز)

دعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» المجتمع الدولي إلى تأمين ١,٥ مليار دولار لتمويل خدماتها الأساسية ونداءات الطوارئ والمشاريع ذات الأولوية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وسورية والأردن ولبنان.

وبينت «أونروا» في بيان صحفي نشرته على موقعها الالكتروني الرسمي، أن هناك حاجة إلى ٨٠٦ ملايين دولار من أجل تأمين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية والبنية التحتية وتحسين المخيمات.

وأشارت إلى أن المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها استجابة للآثار المدمرة للحصار والاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتطلب ٢٣١ مليون دولار، وأن هنالك حاجة إلى ما يقرب من ١٧٠ مليون دولار للمشاريع ذات الأولوية لإصلاح أو بناء مرافق «أونروا» وتحسين الخدمات الأساسية، إضافة إلى سعيها للحصول على ٣١٨ مليون دولار للاستجابة للصعوبات التي تسببها الحرب في سورية للاجئين الفلسطينيين في سورية والأردن ولبنان.

وأوضحت أنه في عام ٢٠٢١، ستواصل توفير تعليم نوعي، لأكثر من نصف مليون طالب وطالبة، كما أنها ستدعم سبل وصول الشباب من لاجئي فلسطين، وتحديدا النساء، إلى التدريب في مراكز التدريب الفني والمهني المميزة والتابعة للوكالة، كما ستستقبل مراكزها الصحية في جميع أرجاء المنطقة أكثر من خمسة ملايين زيارة للمرضى، وستواصل توفير التطبيب عن بعد وضمان تغطية اللقاحات الأساسية لجميع أطفال اللاجئين الفلسطينيين، علاوة على تأمين سبل الوصول إلى خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية والنفسية، وسيتمكن أكثر من ٢٥٠ ألف شخص من اللاجئين الأشد فقرا من الحصول على معونات نقدية.

وأضافت «أونروا»: إنها ستقدم معونات نقدية طارئة ومساعدات غذائية إلى ٤١٨ ألف لاجئ فلسطيني في سورية، إضافة إلى ٢٥٧ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، وإلى ما يقرب من ٤٥ ألف لاجئ فلسطيني من سورية في لبنان والأردن، علاوة على ١٣٨ ألف لاجئ من الفئات الأشد عرضة للمخاطر في الأردن، إضافة إلى توفير مواد الإغاثة الأساسية ودعم إعادة تأهيل المأوى للاجئين في سورية.

وناشدت «أونروا» الدول المانحة تقديم التمويل اللازم لتمكينها من الوفاء بمهام ولايتها ولتجنب الأزمات المالية المتكررة التي تضع خدمات الوكالة الإنسانية الأساسية والمنقذة للأرواح في خطر.

وتفاقمت المشاكل المالية للوكالة الأممية بعدما أوقف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عام ٢٠١٨ تمويل الولايات المتحدة للوكالة والمقدر بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً أي ثلث الميزانية السنوية الأساسية لـ«أونروا» تقريباً.

وتلقى الناطق الرسمي باسم «أونروا»، سامي منصخش، في تصريح لـ«الوطن»، الأربعاء الماضي، ما تم تداوله من أنباء عن أن الوكالة أوقفت عمل عشرات الموظفين بعقود مؤقتة من العاملين معها في سورية.

كوادر مشفى رأس العين أضربت عن العمل.. ومقتل وإصابة مسلحين من الميليشيات في الجزيرة

الاحتلال التركي يواصل قصف ريف تل تمر و«قسد» تختطف مدنيين بريف الرقة

الاحتلال التركي يقصف قرى ريفي تل أبيض وتل تمر بريف محافظة الحسكة (عن الإنترنت – أرشيف)

واصل الاحتلال التركي ومرتزقته، أمس، عدوانهم بالصواريخ على مناطق في ريف تل تمر بريف محافظة الحسكة، في وقت نفذت فيه الكوادر الطبية في المشفى الوطني بمدينة رأس العين المحتلة، إضراباً عن العمل نتيجة الاعتداءات المتكررة عليها من قبل تلك المرتزقة التي أقدم مسلحوها على اغتصاب امرأة في المدينة بشكل جماعي.

وبينما واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» اختطافها للمدنيين في الرقة لإجبارهم على القتال في صفوفها، قتل وأصيب عدد من مسلحيها بهجمات منفصلة طالت تحركاتهم في أماكن سيطرتها.

وفي التفاصيل، فقد اعتدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين بالقصف الصاروخي على منطقتي الطويلة والدشيشة في ريف بلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي، دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وأول من أمس، اعتدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية المتمركزة في قرية عريشة بالقصف على قريتي الطويلة والدشيشة، حسب المصادر المعارضة.

في غضون ذلك، وفي ظل الانتهاكات المتواصلة التي تقوم بها مرتزقة الاحتلال التركي بحق المدنيين والعاملين بمختلف المجالات الإنسانية والطبية خلال المشفى التي تسيطر عليها، نفذت أمس الطواقم الطبية المؤلفة من أطباء وممرضين وعاملين المشفى الوطني بمدينة رأس العين المحتلة في ريف الحسكة، إضراباً عن العمل بشكل كامل، بحسب المصادر الإعلامية المعارضة التي ذكرت أن ذلك جاء على خلفية الاعتداءات المتكررة من قبل التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي بحقها.

وفي السياق، تداول نشطاء على صفحات التواصل الاجتماعي، حسبما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، صورة لامرأة عربية تدعى «رقية»، أكدوا أنها اغتصبت بشكل جماعي من قبل مسلحي « قسم المخابرات» ضمن ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للاحتلال التركي في مدينة رأس العين المحتلة.

وبحسب النشطاء، فإن رقية كانت معتقلة لدى ما تسمى «المخابرات العسكرية» التابعة للاحتلال التركي، واغتصبت بشكل جماعي من قبل المدعُوّين سعد قيطون وعبد الرزاق المولود. وتشهد المدن والمناطق التي تحتلها القوات التركية ومرتزقتها من الإرهابيين جرائم مماثلة وعمليات خطف وقتل وسلب، وسط فلتان أمني وتفجيرات واقتتال داخلي بين المرتزقة الإرهابيين.

من جهة ثانية، واصلت ميليشيات «قسد» انتهاكاتها بحق الأهالي في أماكن سيطرتها، حيث اختطفت مدنيين بينهم عدد من الشبان في ريف الرقة الشمالي والشرقي لإجبارهم على القتال في صفوفها، حسبما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية.

وأفادت المصادر: إن «مسلحين من ميليشيات «قسد» أقاموا حواجز حول بلدة الكرامة بريف الرقة الشرقي وأقدموا على اختطاف عدد من الشبان وسوقهم تحت تهديد السلاح إلى معسكرات تدريب لزجهم في القتال في صفوفها قسراً».

وفي ريف الرقة الشمالي، داهم مسلحون من «قسد» منازل المواطنين في بلدة حزيمة واختطفوا ٤ مدنيين واقتادوهم إلى جهة مجهولة، وفق ما نقلت «سانا» عن مصادر محلية.

جاءت تلك التطورات، في وقت تواصلت فيه استهدافات مسلحي ميليشيات «قسد» في أماكن سيطرتها بالجزيرة السورية من قبل مجهولين، حيث أصيب عدد منهم خلال هجمات منفصلة طالت تحركاتهم وتقاط انتشارهم، بحسب ما نقلت «سانا» عن مصادر أهلية ومحلية.

وذكرت المصادر أن أحد مسلحي الميليشيات الموجودين بين أقسام «مخيم الهول» بريف الحسكة الشرقي، قتل جراء إطلاق النار عليه من أسلحة رشاشة.

ولفتت المصادر إلى أن مسلحاً من الميليشيات أصيب بالرصاص في مدينة الشحيل بريف دير الزور الشرقي.

وفي الشمال الغربي من مدينة الرقة ذكرت المصادر، أن «هجوما بالأسلحة الرشاشة استهدف سيارة تابعة لـ«قسد»، كانت تسير على طريق المزارع، ما أدى إلى وقوع إصابات مؤكدة بين المسلحين الموجودين فيها».

وقتل أمس مسلح من «قسد» في هجوم على نقطة للميليشيات في قرية السجر شمال دير الزور.

وكالات

يحيون اليوم الذكرى الـ٣٩ للإضراب الوطني الشامل رفضاً لقرار الضم الإسرائيلي المشؤوم

أهالي الجولان المحتل: التمسك بالهوية السورية والاستمرار بالنضال للتصدي لمخططات الاحتلال

الاحتلال الإسرائيلي يعترض طريق أهالي الجولان السوري المحتل (سانا – أرشيف)

جدّد أهلنا في الجولان العربي السوري المحتل تمسكهم بهويتهم الوطنية العربية السورية واستمرارهم بالتصدي لكل ممارسات كيان الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل حتى تحريره، وذلك بمناسبة الذكرى الـ٣٩ للإضراب الوطني الشامل رفضاً لقرار الضم الإسرائيلي المشؤوم.

وأكد أهلنا في الجولان في بيان بهذه الذكرى التي تصادف في الـ١٤ شباط من كل عام، حسب وكالة «سانا»، استمرارهم بالمقاومة والنضال للتصدي لكل مخططات كيان الاحتلال والوقوف مع الجيش العربي السوري حتى تحرير كامل تراب الجولان المحتل.

وجاء في البيان: «بمناسبة الذكرى الـ٣٩ للإضراب التاريخي والبطولي الذي سطّره أهالي الجولان السوري المحتل في العام ١٩٨٢ ضد قرار الضم المشؤوم نتوجه بالتحية لجيل الآباء الذي أخذ هذا القرار التاريخي والجريء بالتصدي لكل مخططات الاحتلال الإسرائيلي وفي مقدمتها قرار الضم الباطل وتعاهد شعبنا العربي السوري وجيشنا وقيادتنا بأننا سنبقى الأوفياء للإرث النضالي والبطولي لجيل الآباء الأوفياء لوطننا».

وأضاف الأهالي في بيانهم: «إننا في الجولان العربي السوري المحتل نستلهم من ذكرى الرابع عشر من شباط الإرادة والعزم والتصميم على التصدي لكل مخططات الاحتلال الإسرائيلي ومقاومتها وإحباطها وفي مقدمتها المخطط التدميري الاستيطاني المتمثل بإقامة المراوح العملاقة».

ويحيي أهلنا في الجولان العربي السوري المحتل اليوم ذكرى الإضراب الشامل ضد قرار الاحتلال الإسرائيلي الباطل بضم الجولان إلى كيانه الغاصب في تقليد وطني سنوي يؤكدون من خلاله تمسكهم بالهوية العربية السورية ومواصلة نضالهم وتصديهم لكل المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان المحتل حتى تحرير كامل ترابه وعودته إلى الوطن.

وسطّر أهلنا في الجولان المحتل بإضرابهم في الرابع عشر من شباط عام ١٩٨٢ ملحمة بطولية، حين تصدوا لقرار كنيست الاحتلال الإسرائيلي المشؤوم بضم الجولان المحتل وفرض القوانين الإسرائيلية على أبنائه والذي صدر في الـ١٤ من كانون الأول عام ١٩٨١ حيث أطلقوا شعار «المنية ولا الهوية» على إضرابهم المفتوح رفضاً لفرض «الهوية الإسرائيلية» ولقرار الضم الباطل ولتأكيد على تمسكهم بهويتهم الوطنية ومواصلة نضالهم في مواجهة إجراءات الاحتلال التعسفية حتى تحرير الجولان والعودة إلى الوطن سورية.

مسيرة النضال لأهلنا في الجولان السوري المحتل ضد الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته وقراراته العنصرية حافلة بمحطات مقاومتهم له منذ أن دنس تراب أرض الجولان في عام ١٩٦٧ ولعل الإضراب الشامل الذي أعلنوه قبل ٣٩ عاماً كان أبرز تلك المحطات وجاء بعد اجتماع شعبي تنادى إليه أهالي الجولان بمشاركة الآلاف منهم في الثالث عشر من شباط عام ١٩٨٢ وقرروا فيه إعلان الإضراب للتأكيد على رفضهم القاطع قرار الضم ومقاومة كل إجراءات الاحتلال والتمسك الثابت بهويتهم الوطنية السورية.

قامت بفرض حصار عسكري شامل على القرى والبلدات في الجولان ومنعت وصول المواد الغذائية وقطعت الكهرباء عن الأهالي في محاولة للتعتيم على ما يجري وعزلهم عن العالم الخارجي للضغط عليهم وإجبارهم على إنهاء الإضراب والقبول بقوانينها كما عمدت إلى اعتقال عشرات الشبان من أبناء الجولان بعد حملات مداهمة للبيوت وفرضت منع التجول في مختلف القرى.

أهالي الجولان العزل قابلوا الحصار الجائر وضغوط الاحتلال بالصمود والمقاومة والتجذر في أرضهم وقراهم وخاضوا خلال فترة الإضراب مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال كان أهمها معركة اليوم التي جرت في الأول من نيسان عام ١٩٨٢ بعد أن اقتحمت قوات الاحتلال عدة قرى وتكلت بأهاليها وبعد أكثر من خمسة أشهر من الإضراب اضطر كيان الاحتلال إلى الاستجابة لمطالب الأهالي والتراجع عن مخططاته العنصرية لفرض «الجنسية الإسرائيلية» على أبناء الجولان بالتزامن مع تأكيد الأمم المتحدة والكثير من الدول الحرة في العالم أن قرار الكنيست الإسرائيلي بضم الجولان باطل ولا أثر قانونياً له وأن الجولان أرض سورية.

ورغم القمع والاعتقالات وعمليات التنكيل وكل الممارسات الجائرة على مدى ٥٤ عاماً من الاحتلال واصل أهالي الجولان تصديهم لكل مخططاته ومن بينها ما تسمى «انتخابات المجالس المحلية» حيث أحرقوا في تشرين الأول ٢٠١٨ البطاقات الانتخابية الصهيونية على مرأى من جنود الاحتلال المدججين بالسلاح تعبيراً عن رفضهم الشديد لإجراء تلك الانتخابات في قرى الجولان كما رفضوا بشكل قاطع المخطط الاستيطاني المتمثل بإقامة «مراوح هوائية» على مساحة تقارب ستة آلاف دونم في عدد من المواقع المحيطة بقرى مجدل شمس وعين قنية وبقعاثا وسمعة والتي يهدف إلى الاستيلاء على أراضيهم وتهجيرهم منها.

وفي التاسع من كانون الأول الماضي أعلن أهلنا في الجولان إضراباً شاملاً شمل كل المرافق الحياتية لمنع الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ مخططه التوسعي إقامة «مراوح هوائية» على أراضيهم حيث بدؤوا منذ ساعات الصباح الباكر التجمع بين قريتي مجدل شمس ومسعدة المحتلتين وانقسموا إلى مجموعات انتشرت في الأراضي المزمعة إقامة مراوح عليها فيما أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدداً من المداخل الرئيسة لقرى الجولان السوري المحتل ومنعت الأهالي من الوصول إلى أراضيهم الزراعية في المناطق التي يعتزم الاحتلال إقامة توربينات عليها.

صمود أهالي الجولان المحتل وتمسكهم بحقوقهم وأراضيهم الذي عبروا عنه من خلال التظاهرات والاحتجاجات والغضب العام في قرى مجدل شمس وبقعاثا ومسعدة وعين قنية رغم اعتداء قوات الاحتلال على الأهالي بالرصاص والغاز المسيل للدموع أجبر الاحتلال على الرضوخ لمطالبهم بعدم دخول أراضي بلدة سحيتا المحتلة مجدداً لإقامة توربينات هوائية وعلى الإفراج تباعاً عن المعتقلين الذين شاركوا في التصدي لمخطط المراوح التوربينية على أراضيهم.

وكالات

روسيا تدعو العراق للمشاركة في محادثات أستانا المقبلة بصفة مراقب

وفي كل جولات محادثات أستانا تجدد الدول الضامنة في خاتمها تأكيد التزامها القوي بسيادة ووحدة وسلامة أراضي سورية واستمرار التعاون حتى القضاء على التنظيمات الإرهابية فيها ورفض المضار لكوروتا.

وعقدت الجولة الخامسة عشرة من مباحثات أستانا ١٥ حول الأزمة السورية في نيسان الماضي على مستوى وزراء الخارجية، من خلال تقنية الفيديو بسبب التدابير الوقائية ضد فيروس «كورونا»، بعد أن عقدت الجولة الرابعة عشرة في العاصمة الكازاخية نور سلطان في العاشر والحادي عشر من كانون الأول عام ٢٠١٩.

التي ستعقد خلال الفترة بين الـ١٦ والـ١٧ من الشهر الجاري لبحث تطورات الأوضاع في سورية.

وحسب البيان، أكد الجانبان خلال اللقاء، تقارب وجهات النظر بين البلدين بشأن ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية بدون تدخلات خارجية.

الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» من جانبه، أشار إلى أن اللقاء تناول أيضاً، مسألة الطلبة العراقيين الدارسين في المؤسسات التعليمية الروسية وإمكانية استئنافهم من الحظر المفروض على دخول الأجانب إلى الأراضي الروسية بسبب جائحة فيروس كورونا، علاوة على مناقشة موضوع حصول العراق على اللقاح الروسي «سبوتنيك V».

وفي الشق الأمني، تطرق الجانبان خلال اللقاء، تقارب وجهات النظر بين البلدين بشأن ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية دون تدخلات خارجية.

وقالت وزارة الخارجية العراقية في بيان، حسب وكالة «سانا» للأنباء: إن «وزارة الخير الله وكيل وزارة الخارجية التقى السفير الروسي في بغداد ماكسيم ماكسيموف وجرى تبادل وجهات النظر بمختلف القضايا الدولية والإقليمية التي تهم البلدين».

وأشار البيان إلى أن ماكسيموف سلم دعوة رسمية للعراق للمشاركة بصفة مراقب في محادثات أستانا المقبلة بصفة مراقب.

وعقدت الجولة الخامسة عشرة من مباحثات أستانا حول الأزمة السورية في نيسان الماضي على مستوى وزراء الخارجية، من خلال تقنية الفيديو بسبب التدابير الوقائية ضد فيروس «كورونا»، بعد أن عقدت الجولة الرابعة عشرة في العاصمة الكازاخية نور سلطان في العاشر والحادي عشر من كانون الأول عام ٢٠١٩.

قولاً واحداً

تحسين الحلبي

فرصة لا تعوض لمحاكمة إسرائيل

في عام ٢٠٠٩ عينت الأمم المتحدة ريتشارد غولدستون وهو رجل قانون دولي من جنوب إفريقيا رئيساً للجنة تحقيق حول ما يمكن أن تكون إسرائيل قد ارتكبته من جرائم حرب في الحرب التي شنتها في كانون الأول ٢٠٠٨ واستمرت لشهر كانون الثاني ٢٠٠٩ ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وضحيتها أكثر من ألفين من المدنيين وما يزيد على ذلك من جرحى وكانت سمعة غولدستون ذات مصداقية في عمله بعد أن تولى التحقيق بنفس الموضوع في يوغوسلافيا راوندا، وأصدر نتائج تحقيقه بإدانة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وقدمه للأمم المتحدة، فأثار غضب إسرائيل، لأنه يهودي وحمل مصداقية عند معظم دول العالم باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة وعدد محدود من الدول، وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة نتائج تقريره وصوتت ١١٤ دولة على قرار يقضي بمناقشته في مجلس الأمن الدولي واتخاذ الإجراءات المترتبة ضد إسرائيل ولم تعارض هذا القرار سوى ١٨ دولة، وحين حدد مجلس الأمن الدولي جلسة في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩ لاتخاذ ما يلزم ضد إسرائيل طلب رئيس السلطة الفلسطينية تأجيل عرضه على مجلس الأمن إلى موعد آخر في آذار ٢٠١٠ بعد ضغوط مارستها عليه إسرائيل والولايات المتحدة وذهبت إدانة إسرائيل وإمكانية فرض عقوبات عليها من مجلس الأمن الدولي أدراج النسيان.

في الأسبوع الماضي، اتخذت محكمة الجنايات الدولية في هيغ في هولندا قراراً يمنحها صلاحية قانونية دولية ملزمة للتحقيق في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في الأراضي المحتلة، بما في ذلك تحديد الاستيطان كجريمة حرب ضد الإنسانية، وأقامت إسرائيل الدنيا ولم تقعدها ضد المدعية العامة، باتو بن سودة، التي نجحت في الحصول على أغلبية داخل رئاسة المحكمة الجنائية الدولية لاعتماد هذا القرار وتنفيذه، والسؤال الآن هو هل ستقوت السلطة الفلسطينية على نفسها هذه الفرصة التاريخية بعد عشر سنوات على تفويت الفرصة التي أتاحها رسمياً ودولياً تقرير غولدستون في عام ٢٠١٠؟

إن السيدة بن سودة ستتنحى صلاحية بقائها في منصبها القضائي في حزيران المقبل ولذلك تعين منذ الآن بموجب نظام عمل محكمة الجنايات الدولية، اختيار من يحل محلها بالانتخاب من بين القضاة الموجودين ففاز القاضي كريم خان، بريطاني الجنسية وزاد عدد الأصوات المؤيدة له عن الإيرلندي فيرجيل غينور، الذي تعده إسرائيل أكثر المدافعين عن الفلسطينيين.

وذكرت الصحيفة الإسرائيلية «يديعوت أحرونوت» أن إسرائيل عملت على فوز كريم خان ووصفته بالراغماتي، وعمل خان في السابق كمحامي دفاع عن نائب رئيس كينيا حين اتهم باستخدام العنف أثناء الانتخابات، وتمكن خان من إسقاط التهمة عنه بعد أن لم يجد الادعاء ما يكفي من الشهود، وحين ثار غضب منظمات حقوق الإنسان المحلية ضد هذا القرار ذكر المعارضون له أن الشهود امتنعوا عن الإدلاء بشهاداتهم بسبب التهديد الذي تعرضوا له.

وبغض النظر عما يمكن أن يسلكه خان في الموقع الجديد، بدا واضحاً هذه المرة أن الحكومة الإسرائيلية وجيش احتلالها سارعوا إلى دق نواقيس الخطر على جنودهم، وكذلك على المستوطنين بسبب قرار محكمة الجنايات العليا الذي لا يمكن إلغاؤه، فقد نشرت «يديعوت أحرونوت» في ١٠ شباط الجاري مقالاً كتبه البروفيسور دانيل فريدمان وزير القضاء الإسرائيلي سابقاً، تحت عنوان: «إذا كانت إسرائيل قلقة جداً من المحكمة فعليها إجراء تسوية مع الفلسطينيين»، حذّر فيه من خطورة قرار محكمة الجنايات الدولية لأنه يتيح للفلسطينيين تحقيق أهداف سياسية باسم الشكاوى لمحكمة هيغ، فالستوطن في الضفة الغربية يعد منتهكا لحقوق الفلسطينيين وهو يقيم في مستوطنته لأن الاستيطان يعد بقوانين هذه المحكمة جريمة حرب لأنه يغير ديموغرافياً الأرض والسكان، وإسرائيل لا تستطيع الولايات المتحدة نفسها حماية مستوطناتها.

رئيس أركان قوات الاحتلال أفيف كوخافي حذر أول من أمس من قرار المحكمة الجنائية الدولية وخطورته على أداء قوات الاحتلال لأنهم سيترددون في قيامهم بمهامهم ضد المسلحين وأطفال الحجارة وسيشعرون بخوف من استدعائهم للاستجواب عند أي مهمة يصاب فيها فلسطينيون، وطالب كوخافي بقيام إسرائيل بحملة ضد هذه المحكمة ومنع أي صلاحية لها ضد الجيش الإسرائيلي.

في النهاية لا يكفي كل هذا الخوف والحسابات الإسرائيلية لكي تبدأ السلطة الفلسطينية فورا وقبل انتهاء مدة مهمة السيدة ابن سودة في حزيران المقبل بإرسال وثائقها لمحاكمة الجناة الإسرائيليين وقبل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بابتزاز من سيحل محلها وهي التي أعلنت أنه مقبول في هذا المنصب.

شهداء وجرحى بتفجير مفخخة في «الراعي» المحتلة

الجيش يواصل